لماذا سجن يوسف؟

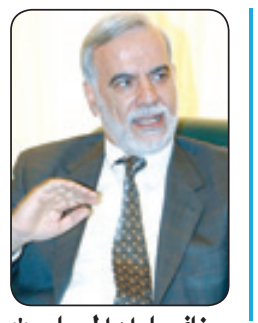

د. غانم علوان الجميلي *

■ كان لنا مع سورة يوسف وقفات تحدثنا فيها عن بعض الدروس التربوية التي يمكن استنباطها من رؤيا يوسف وقبل ذلك رؤيا الملك، واليوم نتوقف عند حادثة سجن يوسف كما وصفها القرآن نستلهم منها بعض الدروس والعبر حول واقع الأمة الحالي، ذلك أن الله أنزل القرآن لكل زمان ومكان وهذا يستوجب أن القصص التي ذكرت في القرآن إنما عالجت مواضيع تهم الناس وفيها من العبر والدروس ما ينفعهم في كل زمان، فليس من الصحيح أن نتصور بأن تلك القصص كانت الغاية منها نقد أو تقريع الآخرين كما يظن البعض، فإن هذه ليست غاية القرآن ولا رسالته. بهذا الفهم درسنا بعض الجوانب من قصة يوسف في القرآن محاولين الوصول إلى بعض المعاني التي جعلت من تلك القصة من الأهمية بحيث يوردها القرآن بهذا الشكل من التفصيل.

يوسف عليه السلام مرّ في حياته بمنعطفات مهمة أدت بالنتيجة الى وصوله للغاية التي أرادها الله له، ومنها دخوله السجن، حيث تذكر القصة بأن النخبة الحاكمة في مصر آنذاك قد أزعجتها الضجة التي أثارتها نسوة علية القوم وسعيهن للإيقاع بيوسف في الرذيلة وامتناعه عن مجاراتهن فيما يدعونه إليه فوجدت أن الحل الوحيد أمامها هو بإلقاء يوسف في السجن، "ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين"(يوسف-٣٥) . وحول هذا الموقف من الطبقة الحاكمة أو "النظام" بلغة اليوم نود أن نذكر الملاحظات التالية:

أسلوب الآية يوحي بأن الملأ قد فكروا جديا في موضوع المشكلات التي تثار حول سعي النسوة للإيقاع بيوسف في الرذيلة، وأن امتناعه عن مجاراتهن في ذلك سبب لهم المشكلة، وأول ما يتبادر إلى الذهن بأن يوسف لو لم يمتنع وفعل ما تؤمره به النسوة لما حصلت تلك المشكلة، وهذه دلالة واضحة على عمق الفساد الأخلاقي الذي كان مستشريا في ذلك المجتمع. والفساد لا يكون في جانب واحد من جوانب الحياة وإنما ينخر في جسد المجتمع من جميع الجوانب، فالفساد الأخلاقي هو نتيجة أو ثمرة من الفساد الإداري والاقتصادي والسياسي. ومع أن موقف يوسف قد منح تلك الطبقة الأدلة الواضحة على عمق الفساد المستشري في المجتمع، وأن مسؤوليتهم بوصفهم قادة المجتمع إنما تكون في إيجاد الحلول لمعالجة مشكلات الفساد، ولكنهم بدلاً من أن يفكروا بالحلول آثروا أن يفعلوا ما تفعله النعامة أمام الخطر إذ تدهم وذلك بإدخال رأسها في جحر في التراب اعتقاداً منها بأن ذلك من شأنه أن يحل المشكلة، وبالفعل فقد قرروا إلقاء يوسف في السجن. وهذه تقودنا إلى إستخلاص واحدة من أبرز السمات التي تلازم الأنظمة الفاشلة في الحكم، وهي غياب المبادرة في حل المشكلات والاعتقاد بأن هذه المشكلات سوف تذهب وتختفي من دون عناء، "ليسجننه حتى حين"، أي إلى حين ذهاب المشكلة وإختفائها، غير مدركين بأن المشكلات التي تترك من دون حلول لا تختفي بل تكبر وتستشري.

وفي المقابل نجد أن القيادة الحكيمة التي تكون على تواصل مستمر مع شعبها، تحس بما يحس به ويعانيه، ولذلك نراها تتقدم بالمبادرات قبل أن يطلبها الناس، لأنها إذا أوصلت الناس إلى الدرجة التي يطالبون فيها بحاجاتهم فهذا دليل على ضعف التواصل، ولذلك يبادر المسؤول الحكيم بدراسة مطالب الناس ومكاشفتهم ومحاولة تحقيق رغباتهم المشروعة ما وجد إلى ذلك سبيلا. وتكون الطامة عندما يتجاهل الحاكم مطالب الناس ولا يقف عندها، لا بل لا يجد غير العنف وسيلة للتجاوب معها، وعند هذه النقطة يحصل الانفصال الكامل بين الحاكم والمحكوم. وهكذا برهنت الطبقة الحاكمة في مصر بأنها مفلسة في عالم الأفكار والإبداع في إيجاد الحلول للمشكلات الإجتماعية، وذلك لأنها لم تفكر في أساس المشكلة وهي الفساد الأخلاقي فأثرت إلقاء الضحية في السجن، ويا له من دليل واضح وجلي على إفلاس تلك الطبقة وضعفها، ولسوف يأتي الدليل الأكبر على إفلاسهم في عالم الأفكار والحلول عندما تأتي رؤيا الملك وتضعهم أمام إشارة واضحة إلى كارثة محدقة بالأمة، لكنهم يتجاهلون تلك الإشارة بأنها "أضغاث أحلام"، ولا يجدون الحل إلا عند نادل الملك الذي يدلهم على الشخص الذي ألقوه في السجن. وهذه المسألة تدلنا إلى نتيجة مهمة في المجتمعات التي تقودها قوى متسلطة، وهي التخلف العام الذي ينتج من إفلاس القيادة في عالم الفكر ويجر بالأمة إلى مواطن الهلاك. إن الدولة التي يوضع فيها يوسف وأمثاله من أصحاب المبادرات في السجون والمعتقلات، بلا شك دولة فاشلة لا تستحق الحياة.

والسمة الثانية للأنظمة الفاشلة هي استخدام العنف والإرهاب في التعامل مع المصلحين من حملة الأفكار المنافية لما يؤمن به النظام، ولذلك جاء الحكم في قضية النسوة بحبس يوسف حتى حين مع أن الدلائل كلها أشارت إلى براءة يوسف. إن التجارب البشرية منذ قيام الخلق على هذه الأرض تثبت بأن التعامل الأمني مع الحركات الفكرية المعارضة لا يجدي نفعاً مهما كان التفاوت في موازين القوة لأن القوة ليست البديل عن الإصلاح. فهذه قوة الدولة الرومانية التي كانت من أقوى الدول عسكريا وسياسيا وكانت تجيش الجيوش بمئات الآلاف من المقاتلين شرقاً وغرباً لم تصمد أمام دعوة المسيح عليه السلام مع قلة عددهم وتفوق خصمهم عليهم، وكذلك كان مثال أتباع الرسول صلوات الله وسلامه عليه ومحاولة قريش إطفاء نور الدعوة الإسلامية في الجزيرة العربية. وهنا لا بد من التنبيه إلى أن واجب الدولة المحافظة على الأمن واتخاذ جميع التدابير الأمنية لحفظ الأمن والأمان مؤمنين "بأن الله لينزع بالسلطان ما لا ينزع بالقرآن"، فالسلطة يجب أن تمتلك كل مقومات القوة والتي منها قوة الإيمان وقوة الترابط الاجتماعي والوحدة الوطنية ثم القوة المادية التي ترهب كل من تسول له نفسه المساس بأمن البلاد والعباد، ولذلك فالمطلوب من الجهات الحكومية التعامل مع القضايا الأمنية ضمن التصور الشامل لمفهوم القوة وعدم التضحية بوحدة الأمة والمجتمع في سبيل المحافظة على النظام، ذلك لأن النظام إنما هو جزء لا يتجزأ من المجتمع وكيانه ووجوده مرتبط به.

والسمة الثالثة التي تميز الأنظمة الشمولية الفاشلة التي نستبطها من قضية سجن يوسف، هي غياب المراجعة، فالطبقة الحاكمة توصلت بعد التفكير الكثير في المشكلة بأن سجن يوسف حتى حين هو الحل للمشكلة، لكن أحدا لم يجرؤ على السؤال "لماذا هذا هو الحل؟" و "كيف سوف يؤدي حبس يوسف إلى حل المشكلة؟" إن وجود المراجعة هي دليل واضح على قوة النظام والعكس صحيح. ولذلك فقد علم الرسول صلوات الله وسلامه عليه أصحابه أن يراجعوه في قراراته وكان أكثر الناس استشارة لأصحابه وهو المؤيد بالوحي، فكانوا يقولون "أهو وحي أوحاه الله إليك، أم هو الحرب والمكيدة؟" فهذه إن صحت في جانب الرسول صلوات الله وسلامه عليه فغيره أولى وأحوج لها. ولذلك كان الصحابة يراجعون عمر بن الخطاب في قراراته وكان ينزل عند رأي الناس، حتى أنه عندما أراد وضع حد لارتفاع المهور، وهذا من حق الإمام، ردت عليه امرأة بآية من القرآن. ومع أن عمر كان بإمكانه أن يرد على المرأة إلا أنه آثر النزول عند رأي المرأة.

إن توفير حرية الرأي الملتزم بالمصلحة الاجتماعية من شأنه أن يمنح المجتمع فرص المراجعة السليمة للقرارات التي تصدر، وهذه تؤدي إلى فائدتين ، أولاهما منح أصحاب القرار الفرصة لدراسة القرارات من مختلف الجوانب وتمنحهم الفرصة لتعديل ما قد لا يكون مناسباً. والثانية هي أن المجتمع سوف يكون أكثر إيماناً بتلك القرارات التي جاءت بعد المراجعة وإبداء الرأي وتؤدي الى أن يحافظ المجتمع على وحدته من أن يستغلها الآخرون.

*** السفير العراقي لدى المملكة**

وسائل الإعلام العالمية: رائد الإصلاح يرفض تهميش النساء

البيت الأبيض: القرار اعتراف بالإسهامات المهمة للمرأة السعودية

الرياض- "الرياض"

■ تناولت وسائل الإعلام العالمية القرار التاريخي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بمنح المرأة حق المشاركة في مجلس الشورى وحق الانتخاب والترشح لعضوية المجالس البلدية بالتحليل والتعليق مشيدة بالقرار ووصفته بـ "الربيع السعودي" واعتبرته فاتحة لإصلاحات أخرى لصالح السعوديات.

فقد أوردت وكالة "الاسوشيتد برس" تقريرا وصفت فيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله، بـ "رائد الإصلاح" في هذه المملكة، بعد إصداره قرارا هو الأول من نوعه يمنح المرأة حق التصويت والترشح في انتخابات محلية تجرى في عام ٢٠١٥. ووصفت القرار بأنه ربيع سعودي بكل المقاييس.

وقالت الوكالة الأميركية، "بالنسبة للمرأة السعودية، يشكل القرار قفزة عملاقة إلى الأمام ترضي طموح النساء اللواتي يتطلعن للمزيد من الإصلاحات، وأضافت "انه إصلاح على الطريقة السعودية."

ونوهت الوكالة بالإصلاحات في مجال الخدمات والوظائف والحوافز التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين لصالح المواطنين في شهر مارس الماضي بتكلفة مقدارها ٩٣ مليار دولار

ووصفت صحيفة "نيويورك تايمز" خادم الحرمين الشريفين بأنه يشتهر باتجاهاته الإصلاحية كما وصفت الإصلاحات بأنها اكبر تغيير لصالح المرأة منذ عقد من الزمان وأنها تضع المرأة على قدم المساواة مع الرجل في اتخاذ قرارات اجتماعية تأتي لمصلحة الجميع. وفي هذا الصدد اقتبست الصحيفة قول خادم الحرمين الشريفين برفض تهميش دور المرأة في المجتمع السعودي في كل مجال عمل.

وأشارت الصحيفة إلى أن النساء منحن حق الحصول على بطاقة الهوية الوطنية في عام ٢٠٠١.

وقالت الصحيفة إن النساء السعوديات تفاعلن بالقرار، ذلك أن منحهن حق التصويت والترشح سيمكنهن من اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحهن.

وكانت الولايات المتحدة قد أشادت بالقرار في بيان صادر عن البيت الأبيض جاء فيه إن المملكة العربية السعودية تتخذ خطوة غاية في الأهمية بتوسيع نطاق حقوق النساء من خلال السماح لهن بالترشح للانتخابات المحلية التي ستجرى في عام ٢٠١٥.

وقال تومي فايتر المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي إن هذا الإصلاح اعتراف" بالإسهامات المهمة" التي تبذلها النساء في المملكة المسلمة مشيرا إلى أن إعلان الملك عبدالله سيتيح للنساء السعوديات المزيد من الوسائل للمشاركة في اتخاذ" القرارات ذات التأثير على حياتهن ومجتمعاتهن."

وقال فايتر إن الولايات المتحدة تقف خلف المملكة العربية السعودية وهي تعلن هذا التغيير وغيره من الإصلاحات. ووصفت صحيفة "الديلي ميل" البريطانية قرار خادم الحرمين الشريفين بأنه دفعة قوية للأمام بحقوق المرأة وانه اكبر تغيير يدخله الملك عبدالله منذ أن تولى زمام الحكم في عام ١٩٩٥.

وقالت الصحيفة إن العاهل السعودي أسس قراره على خلفية دينية واستشهدت بقوله، "يعلم الجميع بان للمرأة المسلمة في تاريخنا الإسلامي مواقف لا يمكن تهميشها منها صواب الرأي والمشورة منذ عهد النبوة

ووفي تقرير لها وصفت صحيفة "الاندبندنت" البريطانية خادم الحرمين الشريفين بالإصلاحي المناصر لحقوق المرأة ، وقالت عن قراره إنه مكسب كبير للمرأة السعودية.وقالت نفس الصحيفة في افتتاحيتها بعنوان " النقاب والانتخاب"أن القرار يمثل تقدما مرحب به.

«كان المركز بحاجة للسيولة لتنمية النشاط وبدعم برنامج كفالة توفرت السيولة»

مسؤولة العلاقات العامة
مركز خدمات اللؤلؤة للتدريب النسائي
مدينة الرياض

كفالة نعتز بها

منذ انطلاقة برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2006م بلغ إجمالي التمويل المقدم لهذه المنشآت 2.4 مليار ريال سعودي، بواقع 2,430 كفالة أصدرها البرنامج لصالح 1,588 منشأة، وبقيمة إجمالية قدرها 973 مليون ريال سعودي، وذلك حتى نهاية النصف الأول من عام 2011م.

اليوم يمكنك مضاعفة حجم أعمالك بالحصول على كفالة مالية من قبل البرنامج تصل إلى 80٪ من قيمة التمويل وبما لا يتعدى 1,600,000 ريال سعودي.

ماذا تنتظر؟ ... تقدم بطلبك اليوم من خلال البنك الذي تتعامل معه. ولمزيد من التفاصيل، يرجى الإتصال على أي من البنوك أدناه أو زيارة موقعنا: www.kafalah.gov.sa

برنامج كفالة
تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

الأهلي NCB 800 244 1005
سامبا samba 800 123 6000
بنك الرياض riyad bank 800 124 2020
العربي anb 800 124 4141
ساب SABB 800 124 5666
البلاد BANK ALBILAD 800 123 7777
الجزيرة BANK ALJAZIRA 800 244 9999
السعودي الفرنسي Banque Saudi Fransi 800 124 0006
السعودي للاستثمار The Saudi Investment Bank 800 124 8000
السعودي الهولندي Saudi Hollandi Bank 800 124 2525